معنى الديمقراطية ومعوقات قيامها
العراق (انموذجا)

الاستاذ المساعد الدكتور

عزيز جبر شيال

كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

المقدمة

يتوقف مسار الديمقراطية في أية دولة على التجربة السياسية لتلك الدولة وما آلت إليه من محصلة في مجال المشاركة السياسية وحقوق الإنسان والأمن والتنمية، كما يتوقف على نوعية البنى الراهنة في كل من الدولة والمجتمع، ومن هنا فان البحث في الديمقراطية برؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية لابد من ان يجري في اطار كيان سياسي يتحرك فيه الأفراد والجماعات ويتفاعلون ضمن إطار منظومة قانونية وأعراف تقليدية وظروف عامة تخص ذلك الكيان وتحدد علاقة الحاكم بالمحكوم وتؤثر على علاقة السلطة بالمجتمع والتفاعل بينهما. ان هذه المجموعة من المرضيات تثير مجموعة تساؤلات سيحدد على ضوئها مسار بحثنا هذا والتي يمكن اجمالها بالآتي:-

- ما هو مفهوم الديمقراطية المعاصر؟ وهل يتعلق هذا المفهوم بالمشاركة في الحكم أم يتجاوزه إلى التداول على الحكم؟
- ما هي الأسباب التي أدت إلى إعاقة الديمقراطية في العراق؟
- كيف السبيل لإقامة مجتمع ديمقراطي في العراق؟

ان الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها تمثل محاولة متواضعة من جانبنا للإسهام في المسيرة الديمقراطية التي يسعى إليها مجتمعنا والتي دفع في سبيل إرسائها آلاف الضحايا.

الفصل الأول
في معنى الديمقراطية

الديمقراطية مصطلح شائع الاستعمال منذ عصور موغلة في القدم، وبقدر تعلق الأمر ببحثنا سنحاول تجنب الغوص في تفاصيل هذا المصطلح وتأصيله، بيد انه لابد من التأكيد على حقيقة مهمة وهي عدم وجود تعريف مانع جامع لها وذلك لكون هذا المصطلح يأخذ تحديده من خلال المضمون العقائدي لزمان ومكان استخدامه إضافة إلى شكله التطبيقي، إذ لو كان للمصطلح مضمون عقائدي وشكل تطبيقي واحد لما انتشر الحكم الديمقراطي وتكيف مع مختلف الثقافات دون ان يصطدم مع جوهر عقائد المجتمعات وقيمها المختلفة.

ان الديمقراطية المعاصرة تغلب عليها صفة المنهج فهي في المقام الأول نظام حكم ومنهج سلمي لإدارة اوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح، ويتم ذلك من خلال إقرار وحماية وضمان ممارسة حق المشاركة السياسية الفعالة في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة السياسية بما في ذلك تداول السلطة عن طريق الانتخاب وفق شرعية دستور ديمقراطي[1].

ان عدم وجود تعريف جامع مانع للديمقراطية صالح لكل زمان ومكان لا ينفي ان الديمقراطية لها قوانين (قيم تتجلى في مبادئ ومؤسسات وآليات وضمانات الدستور الديمقراطي كما ان للديمقراطية قيم لابد من مراعاتها وهي الحرية والمساواة والعدل والتسامح)[2]، وان هذا الفهم يقودنا إلى ان البحث في موضوع الديمقراطية لا نريد منه ان يكون بحثا نظريا خالصا يستهدف الكشف عن ماهية الديمقراطية وخصائصها وطبيعتها وانما هو بحث نظري تقوده خلفية عملية تنطلق من مسلمة ان الديمقراطية مصطلح تجاوز الحدود الجغرافية الضيقة وبيئة النشأة وانفتح على الفضاء العالمي الرحب متجاوزا التربة التي أنبتته لينساب في أطراف الأرض مشرقا ومغربا وهو ما يتيح الاستفادة منه في تنظيم حياتنا السياسية.

ان تجنبنا الخوض في النقاش النظري الخالص حول الديمقراطية ينبع من القناعة الراسخة باننا أمام مشكلة عملية بالأساس واننا نحتاج إلى تفكير عملي يدرك أهمية البحث في الأسس دون ان يغرق فيها، ولا يختصر الظواهر في أبعادها النظرية بغض

---

(1) Robert A. Dahl, Democracy and its criteria's, New York Yale University Press, 1989, pp. 1-9.

(٢) علي خليفة الكواري ((نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية)) مجلة المستقبل العربي العدد ٢٦٧ – ١١ مايو ٢٠٠١ ص٢٦٧ ١١ مايو ٢٠٠١ ص٩.

النظر عن خلاصاتها الواقعية ويركز اهتمامه على فهم الواقع وتغييره بالقدر الذي يمكنه من دون مغالاة أو تعسف.

ان نظرتنا إلى الديمقراطية باعتبارها منهج أو أداة قابلة لان تكون أداة مجردة من حمولتها الثقافية والعقائدية المباشرة التي ارتبطت بها في التجربة التاريخية الغربية وقابلة لان تصبغ بصبغات ثقافية وحضارية عديدة، ومن هنا يصبح للحديث عن عالمية مفهوم الديمقراطية معنى جديدا يضيف له أبعادا أخرى تغنيه بتجارب جديدة تجري على قاعدة مرجعيات أخرى غير المرجعية الغربية إذ ان النظر إلى الديمقراطية باعتبارها منهجا أو آلة أو قالبا فارغا يتقبل مضامين مختلفة باختلاف حضارات العالم وثقافاته سيجنبنا الكثير من الصراعات الهامشية في عملية تبني الديمقراطية في بيئتنا العراقية ذات المرجعية الإسلامية.

وتقوم الديمقراطية من حيث المبدأ العام على خمسة أركان أساسية وهي:-

١. ممارسة السلطة العامة من قبل ممثلين منتخبين في انتخابات حرة وعامة أي الاعتراف بالسيادة الشعبية.
٢. تكريس دولة القانون التي تتضمن احترام القانون وتطبيقه بالتساوي على جميع أفراد المجتمع صغيرهم وكبيرهم غنيهم وفقيرهم.
٣. تامين العدالة الاجتماعية من خلال نظام للتكافل والتصحيح يضمن عدم تعسف الأغلبية الاجتماعية ثقافيا وسياسيا.
٤. ضمان الحريات الفكرية والسياسية والتنظيمية.
٥. إدارة مسؤولة وذات كفاءة.

ان الأركان المذكورة آنفاً تمثل الديمقراطية باعتبارها وعاءاً يمكن ان تملأه الشعوب بما تراه مناسبا لقيمها الثقافية والاجتماعية وهنا لابد لنا من ذكر المقومات الاجتماعية أو المرتكزات التي يستند إليها نظام الحكم الديمقراطي سواء كان في شرق العالم أو غربه شماله أو جنوبه وهذه المرتكزات هي:[٣]

١. اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات.
٢. الإقرار بان الشعب مصدر السلطات.
٣. الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي.
٤. قيام مجتمع مدني ونمو رأي عام مستنير.

---

(٣) خالد الحسن – إشكالية الديمقراطية والبديل الإسلامي في الوطن العربي. أوراق سياسية ١٤ – دار الجيل – عمان ١٩٨٨ ص ١٤٩ – ١٥٠.
وللمزيد من التفصيلات بصدد تعريف الديمقراطية انظر: د.عبد الجبار احمد عبد الله ((الديمقراطية الأمن القومي العربي)) مجلة العلوم السياسية – كلية العلوم السياسية جامعة بغداد – العدد ٢٧ السنة الرابعة عشر كانون الثاني ٢٠٠٣ ص٥٦ – ٥٨.

٥. تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي.

وبما ان مجتمعنا يفتقر إلى التجربة الديمقراطية نرى ان علينا ان نوضح هذه المرتكزات إذ ان كثير من المواطنين يردد مفهوم الديمقراطية بطريقة أو بأخرى تبعا للثقافة الفرعية التي ينطلق منها في تحديد موقفه من المجتمع والحريات وفقا لمعطياتها حيث لم تصبح الديمقراطية قيمة اجتماعية عامة تحدد على ضوئها مواقف المجتمع العراقي بتكويناته المختلفة، فالديمقراطية مثلها مثل أي فكرة وممارسة نبتة تاريخية نشأت ربما في حضن مدنية معينة في المرحلة الأولى، لكن شيئا لا يربطها ربطا حتميا ولا نهائيا بهذه المدنية وانما هي ثمرة حضارية تشارك فيها جميع المدنيات تماما كما ان الكمبيوتر نشأ في حضن المدنية الغربية لكن لا شيئا لا يمنع الصيني والعربي والأفريقي من إدراك القيمة العلمية والنجاعة العملية لهذا الاكتشاف ويقبل عليه ويطمح إلى السيطرة على تقنيته ويكون من اكثر الناجحين في العمل عليه، وطالما ليس هناك وجود لديمقراطية جاهزة ولا ناجزة ولا نموذجية في أي مكان فأي بناء لديمقراطية محلية هو تجربة تاريخية خاصة وإبداعية، مثل أي تجربة إبداعية يستدعي النجاح فيها تشغيل المخيلة وتجنب الحلول المعروفة واكتشاف الآليات الناجعة في الظرف المعين تبدو صعبة ومعقدة تحتمل التقدم والتراجع والفشل والنجاح، فإعادة توزيع السلطة في أي مجتمع من المجتمعات ليست قضية نظرية ولا إيمانية ولا ثقافية ولكنها تستدعي معركة حقيقية ذلك انها تمس مصالح فئات وطبقات حية وموجودة على الساحة وقادرة على الحركة والقتال للدفاع عن مكتسباتها وان تكريس الحريات السياسية ليست مسألة أخلاقية أو قيمية ولكنها مسألة مرتبطة مباشرة بالتوزيع المادي للموارد فمتى ما تمكن المواطنون من حرياتهم السياسية صار بإمكانهم الاعتراض على الاستخدام الاحتكاري لهذه الموارد من قبل نخبة دائمة وقائمة سواء أكانت أرستقراطية ملكية أو ثورية جمهورية[٤].

ان تجربة العراق الديمقراطية تجربة مشوهة حيث لا يزال مجتمعنا يفتقر إلى نموذج من الحكم السياسي الحي القادر على بلورة حد أدنى من الإرادة الجمعية والتعبير عن المصالح المتعددة والمتباينة للمجتمع والعمل على تقنينها وتوفير الإطار المناسب للتوفيق فيما بينها وتجاوز تناقضاتها وحلها بطريقة سلمية وعلى الأخص في عهد صدام حسين حيث أدت الفترة التي حكم فيها العراق الى تصفية سياسية مباشرة للتعددية الموروثة في الحقب السابقة ولم يكن من الممكن الحفاظ على الحكم المطلق من دون الدخول في حروب داخلية وخارجية مستمرة كان من نتيجتها التدمير السياسي والمعنوي والاقتصادي للمجتمع والبلاد معا.

---

(٤) د.برهان الدين غليون – معوقات الديمقراطية في الوطن العربي – بحث منشور على موقع الجزيرة في الانترنيت بتاريخ ٢٠٠١/٩/٧ ص١٤-١٥.

وفيما يأتي توضيح للأركان التي يستند إليها نظام الحكم الديمقراطي:

١. اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات: ويقصد بها ان يكون ولاء الفرد للوطن هو المصدر الأساسي لتمتعه بحقوقه إذ ان أية قيمة أخرى لا يمكن ان تمثل البديل لضمان العيش الكريم الآمن والمطمئن .. ان ديمومة الرابطة الوطنية تعبر عن نفسها بكونها تمثل أزمة في المجتمع إذ يجب ان يتوصل الناس في الدولة الجديدة إلى إقرار ان اقليمهم الوطني هو وطنهم الحقيقي، كما يجب ان يشعروا كأفراد بان هويتهم هوية الدولة الوطنية وليست هوية الوحدات الاجتماعية الفرعية عرقية كانت أو دينية أو طائفية، وهو ما يتجسد من خلال سيادة الإحساس بالمواطنة والانتماء إلى هوية وطنية موحدة بين أبناء الوطن الواحد(٥).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا حالة الفساد السياسي التي سادت في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وعلى الأخص الفترة التي تلت استيلاء صدام حسين على السلطة في العراق إذ اتسمت بسمات أدت إلى تعطيل نمو الرابطة الوطنية لا بل أسهمت في تفتيت تلك الرابطة، حيث لاحظنا فساد الصفوة السياسية وقيامها على أساس من اعتبارات الانتماء العرقي والديني والطائفي وليس على الإنجاز والكفاءة والتفوق، وفساد الأجهزة التنفيذية وعجزها عن أداء دورها ووظائفها المرسومة لها بما يحقق الأهداف الاجتماعية ويخدم مصلحة المجموع فقد زادت الممارسات غير القانونية الأخلاقية كالرشاوى وتقاضي العمولات واختلاس الأموال العامة والعمل على إصدار قوانين تخدم المصالح الخاصة مما أدى إلى تفتت داخلي لعموم البناء الاجتماعي وزيادة حدة مشكلة عدم الاندماج اجتماعيا وسياسياً وقوميا بكل ما يترتب على ذلك من تصاعد في حدة الصراعات الداخلية التي كادت ان تصل وبسهولة كبيرة إلى حرب أهلية حيث أدى القمع المتواصل للحركة الوطنية الكردية إلى ظهور نزعات انفصالية كان بالإمكان ان تتحقق لولا الوعي الوطني لقيادة الحركة الوطنية الكردية وجماهيرها ومتغيرات الوضع الإقليمي والدولي، كما ان التعامل غير المنصف والإجرامي مع بعض المذاهب والأديان وعلى الأخص المذهب الشيعي أدى إلى إضعاف الرابطة الوطنية ولولا الوعي الوطني للقيادات الشيعية لحلت بالوطن كارثة، وقد أثبتت الأحداث التي تلت احتلال العراق عمق الوعي الذي تتمتع به القيادات الوطنية بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها في سعيها لتأكيد الرابطة الوطنية ووحدة العراق أرضا وشعبا ونقد المرحلة السابقة ونبذ سلبياتها. ولغرض ديمومة هذا الزخم ينبغي السعي إلى المزيد من المشاركة في عملية رسم السياسات وصنع القرارات وباقي الفعاليات السياسية من خلال تكييف القوانين والإجراءات لاستيعاب هذا المطلب ناهيك عن معالجة الاختلال

(٥) د.علي عباس مراد – التنمية السياسية وأزمة المشاركة، محاولة بين تحديد المفهوم – بحث في مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث – جامعة بغداد، ١٩٩٠ – ص١٢٣.

الحاصل في نسب وأساليب توزيع الموارد والثروات والخدمات على وحدات المجتمع وأفراده، وتقليد أساليب النظام السابق في حرمان الناس من مصادر الرزق تحت مبررات واهية أو بحجة الانتقام بسبب موقف سياسي أو انتماء عقائدي أو عرقي أو حزبي. ان هذا لن يتحقق إلا من خلال ترشيد السلطة السياسية وعقلنتها وتحقيق مبدأ سيادة القوانين وإقامة دولة المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية للمواطنين والسعي لمصالحة وطنية تنبذ الأساليب المتخلفة في التعامل مع الآراء المناهضة بحيث تؤدي إلى ان يقوم الفرد بالبحث عن ولاءات تضمن له تحقيق ذاته وتسهل له تحصيل رزقه وتحفظ كرامته.

٢. الإقرار بان الشعب مصدر السلطات: ان الإقرار بهذا المبدأ ليس بالأمر الجديد في الفكر السياسي والاجتماعي والقانوني إذ عولج هذا الموضوع من قبل العديد من المفكرين والفلاسفة ويقوم هذا المبدأ على إقرار المساواة القانونية فيما بين أفراد المجتمع وعليه فان المساواة بين الأفراد تدحض أي مبرر لسيطرة فرد على فرد آخر لان السلطة في المجتمع لا تعود إلى فرد وانما تعود إلى الجميع، وفي الحقيقة من اللحظة التي أصبحت فيها السلطة دنيوية بدا اصلها الشعبي اكثر انسجاما مع العقلية العامة، وتبعا لذلك اكثر فعالية وكان الأمر يقتضي آنئذ في الواقع إيجاد أساس يبرر طاعة الأفراد للسلطة من ناحية ومن ناحية أخرى إقامة حواجز تمنع ان تكون السلطة مطلقة استبدادية وكان الكابح الوحيد في الواقع الذي يحول دون انزلاق السلطة على طريق الاستبداد خارج نطاق إقامة المؤسسات السياسية هو هذا الاعتقاد الشائع في المجتمع لدى الحكام والمحكومين بان السلطة يجب ان لا تمارس إلا لمصلحة المجتمع ...وإذا كانت السلطة تأتي من الشعب فمن المنطقي إذن ان تمارس المصلحة الهيئة الاجتماعية أي سلطة الشعب ذاته ... والحكام وان مارسوا السلطة فانهم ليسوا سوى وكلاء عن الشعب فحسب ويستطيع ان يحاسبهم على كيفية قيامهم بوظائفهم إذا اقتضى الأمر[٦].

ان اعتبار الشعب مصدر السلطات تعني بالإضافة إلى ما ذكرناه تحقيق مساهمة واسعة للشعب بابنائه ومؤسساته المدنية وقواه السياسيةفي رسم السياسة العامة ووضع القرارات واتخاذها وتنفيذها وإعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي وعلاقاته مما يتلاءم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعالياتها. وان هذه المشاركة هي التي تحدد شرعية السلطة السياسية فشرعية النظام انما تتحقق بقبول الشعب بحق الحاكم في حق استخدام القوة لتطبيق القانون والنظام المتفق عليه اجتماعيا

---

(٦) للمزيد من التفصيلات انظر د.نوري لطيف – القانون الدستوري – دار الحرية للطباعة – بغداد – ١٩٧٦ ص٦٦-٧٠ ود.صادق الأسود – علم الاجتماع السياسي – جامعة بغداد – ١٩٨٦ ص٢٩٩-٣٠٠.

وسياسيا، ولن تكون هذه الشرعية قائمة ومتحققة ما لم يكن للشعب دور في اختيار الحاكم بما يؤكد رضاهم عنه وقبولهم به[٧].

٣. الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي: لم يعد ثمة شك في ان الديمقراطية المعاصرة ممارسة مقيدة بدستور ديمقراطي يختلف من حيث طريقة وضعه وإقراره وإجراءات تدعيمه حيث يجب ان يتم وضع ومناقشة وإقرار الدستور الديمقراطي من قبل جمعية وطنية تاسيسية منتخبة انتخابا عاما حرا ونزيها وهذه نقطة البداية في عملية التحول الديمقراطي التي يجب ان تليها حصانة للشرعية تتمثل في حكم القانون واستقلال القضاء ونزاهته ممثلا في المحكمة الدستورية هذا إضافة إلى قدرة المجتمع المدني والرأي العام على إيقاف أي تعد للسلطة التنفيذية على الشرعية الدستورية[٨].

ان جوهر السلطة ليس في وجود الدستور لأنه باستطاعة الأفراد كتابة أي نص دستوري على الورق فإذا لم يتلاءم والظروف الاجتماعية السياسية يصبح مجرد كلمات جوفاء لا حياة فيها[٩] لهذا فان اعتماد صيغة الجمعية التاسيسية يتفق ومبدأ الشعبية فالشعب هو صاحب السلطة التاسيسية والدستور هو التعبير عن هذه السيادة، وان وسيلة الجمعية التاسيسية هي اكثر الوسائل ديمقراطية لاقرار الدستور حيث تمثل الهيئة المنتخبة لمختلف أوساط الرأي العام وتمكنهم من مناقشة الدستور بصورة واسعة، وان الجمعية التاسيسية التي تنتخب على أسس ديمقراطية يمكن ان تصبح هيئة لدمقرطة البلاد[١٠]، ان قيام الجمعية التاسيسية بوضع الدستور ومن ثم عرضه للاستفتاء العام يعتبر من افضل الممارسات الديمقراطية لإعداد الدساتير لكونه يتجاوز اغلب الملاحظات السلبية التي ترد على هذه الطريقة في إعداد الدستور، كما ينبغي التنويه بان الدستور مهما بلغ من الرقي والتقدم في مواده إلا انه يبقى حبرا على ورق كما أشرنا ما لم يتم الاتفاق على آلية رقابة صارمة ومتعددة الأوجه لكي تضمن دستورية القوانين ونمنع التعسف في إصدار قوانين تهيئ الأجواء لسيطرة فئة أو طبقة أو جماعة معينة[١١] تلغي الاخروتمنع مشاركته وتوقف الاحتكام الى الشعب عبر الانتخاب العام والتبادل السلمي للسلطة على وفق الارادة الشعبية العامة .

---

(٧) قارن مع – د.صادق الأسود – المصدر السابق – ص٢٨٧.
(٨) علي خليفة الكواري، حوار من اجل الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت ١٩٩٦ ص١٤٠-١٦٠.
(٩) د.نوري لطيف – المصدر السابق ص١٩٣.
(١٠) نفس المصدر ص٢٠٠-٢٠١.
(١١) بخصوص الرقابة على القوانين انظر د.نوري لطيف – العدد السابق ص٢١٧-٢٣٣.

كما يجب ان يؤسس الدستور على خمسة مبادئ ديمقراطية عامة مشتركة لا تقوم للدستور الديمقراطي قائمة إذا غاب أي منها[١٢].

أ. لا سيادة لفرد ولا قلة على الشعب والشعب مصدر السلطات.

ب. سيطرة أحكام القانون والمساواة امانة.

ج. عدم الجمع بين أي من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة.

١. ضمان الحقوق والحريات العامة دستوريا وقانونيا وقضائيا ومن خلال تنمية فاعلية المجتمع المدني وقدرته عن الدفاع عن ممارسة الحريات العامة.

٢. تداول السلطة التنفيذية والتشريعية سلميا وفق آلية انتخابات دورية عامة حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي كامل ومستقل وشفافية تحد من الفساد والإفساد والتضليل في العملية الانتخابية.

٤. قيام مجتمع مدني ونمو رأي عام مستنير: ان هذا الركن من أهم الأركان في كونه يتعلق بموضوع على قدر عال من الأهمية يتعلق بتنشئة الأفراد وتربيتهم إذ ان تمسك كل مجتمع إنساني يتوقف على فهم أفراده لقيمه وقواعده المشتركة أي انه كل ما تنطوي عليه فكرة الثقافة في الواقع، وهذا الفهم المشترك لا يكتسبه الفرد عند ولادته ولكن يحصل عليه خلال مراحل حياته المختلفة وبما يؤهله للمساهمة كعضو فاعل في نشاطات الجماعات المتنوعة والمجتمع الشامل، ومع ان مرحلة الطفولة والصبا تعتبر حاسمة في تكوين شخصية الفرد ومضمونها عبر دخوله في الثقافة السائدة في وسطه العائلي الاجتماعي إلا ان عملية التنشئة الاجتماعية لا تتوقف عند هذه المرحلة وانما تستمر حتى في مراحل الرشد من حياة الإنسان فهي تجربة العمر كله[١٣].

وتعتبر التنشئة الاجتماعية السياسية أهم رابطة بين النظم الاجتماعية والنظام السياسي،وان تنظيم هذه الرابطة هي محور اهتمام الأحزاب السياسية وقادة الرأي العام في سعيهم إلى تحقيق تنمية سياسية من حيث هي فعالية تهدف الى زيادة جدوى النظام السياسي وفاعليته في مواجهة المشكلات التي تعترضه عبر إعادة جدولة القيم والافضليات وفقا للإطار الفكري للنظام القائم وتوسيع النشاط والتعاون عن طريق بلورة دور المواطنين في المشاركة بوضع جدولة تلك القيم والافضليات[١٤].

---

(١٢) علي خليفة الكواري ((مفهوم الديمقراطية المعاصرة: المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي)).

(١٣) د.صادق الأسود مصدر سبق ذكره – ص٢٥٧.

(١٤) د.علي عباس مراد – المصدر السابق – ص١٢٠.

ان قيام مجتمع مدني ونمو رأي عام مستنير يتطلب بالإضافة إلى العوامل المعنوية المتمثلة بالنوايا الصادقة توفر شروط مادية أهمها:

أ. وجود نظام سياسي مؤمن بالمشاركة الجماهيرية وبمبادئ الديمقراطية.

ب. وجود دستور ضامن للمشاركة وحام لها.

ج. وجود مؤسسات مؤهلة لتنظيم المشاركة الجماهيرية وتجسيدها بحيث تغدو هذه المؤسسات اقرب ما تكون إلى مدارس لتدريب الشعب على ممارسة الديمقراطية والحوار الهادئ وتقبل الرأي الآخر مهما كان مختلفاً.

د. إطلاق الحريات وعدم اعتبارها منحه من الحكام الجدد وانما هي هدية انتزعها الشعب عبر معاناة طويلة جراء أنظمة سيطرة فاسدة.

ه. الابتعاد عن النفاق الاجتماعي والسياسي ومحاربة ظاهرة التملق والتزلف والتمسك بالصيغ الموضوعية في اشغال المناصب الحكومية والوظائف العامة.

و. تنمية وتشجيع روح التسامح ونبذ العنف وطي صفحة الماضي الكئيب وإشاعة روح التفاؤل والأمل.

تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي: أم من أهم أسباب تأخر المطلب الديمقراطي في بلادنا هو غياب تيار ديمقراطي حقيقي يؤصل لقيم الاختلاف والتعدد بغض النظر عن المكاسب السياسية المباشرة، بل يوجد هو نوع من التحزيب للديمقراطية التي أصبحت مجرد لافتة سياسية فجة توظف في الصراع السياسي بين التيارات أو المعسكرات والتي يتمترس كل منها خلف مقولات الديمقراطية ويعمل على احتكارها لتكون رافدا لمعركته السياسية والحزبية، ومما لا ريب فيه ان تحزيب الديمقراطية سيكون ضار بمن يتبناه في المنظور الاستراتيجي برغم ما قد يحققه ذلك من مكاسب آنية لهذا الطرف أو ذاك، ويمثل غياب التيار الديمقراطي وسيطرة التعامل التحزيبي مع مسائل جوهرية وأساسية في بنية المجتمع ونظامه السياسي نتيجة ومؤشرا في الوقت نفسه لعدم حسم موضوع المشروعية العليا في المجتمع حيث ينتهي التدافع الفكري والسياسي الذي لا تحده حدود ولا تجمعه قواعد مشتركة إلى التنافي والتنابذ والعمل على توظيف كل الأسلحة المشروعة وغير المشروعة في الصراع السياسي بما في ذلك تضييق دائرة الديمقراطية وجعلها مقصورة على حزب معين دون غيره والتراشق بالاتهامات التي تبدأ بالتكفير وتنتهي بالتخلف وبما يفتح المجال لبروز وتبرير قيام نظم دكتاتورية.

ان مما لا شك فيه ان وضعنا الراهن أحوج ما يكون اليوم إلى قيام كتلة تاريخية قوية تلتقي فيها جميع التيارات الفكرية والسياسية على قاعدة محاصرة الاستبداد والدكتاتورية وتهيئة الوضع والثقافة العامة لتجربة ديمقراطية تبدأ بطريقة متدرجة

وتراعي الرفق والمنهج السلمي في تغيير واقع تطبع بالقهر والاستبداد، ولابد من الإشارة هنا إلى ان من أهم المواضيع التي تؤدي إلى تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي هو حسم موضوع المشروعية العليا للدولة والتي تنتظم تحت سقيفتها الخلافات الفكرية والسياسية في بلادنا فالصراع الدائر اليوم ليس صراعا بين برامج سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة تتنافس على إقناع بصلاحية هذا البرنامج وخطأ البرنامج المقابل وانما هو صراع بين مرجعيات مختلفة ومتضادة تقف في مقدمتها المرجعيات الإسلامية والتغريبية والتحول من أحدها إلى الأخرى هو بمثابة انقلاب عميق يطال اوجه الحياة المختلفة في حين انه ليس من الممكن بلوغ الديمقراطية من دون الوصول إلى استقرار المجتمع السياسي على جملة من القوانين العامة وتحويلها إلى مسلمات يقبل بها الجميع، وإذا ما علمنا ان التداول على الحكم في الأنظمة الديمقراطية المستقرة انما هو تداول بين الشبيه وشبيهه أو بين قوى متباينة ولكنها تسلم بالعمل تحت سقف مشروعية واحدة وتتنافس في تجسيد خيار مجتمعي متفق عليه أدركنا عمق هذا الركن من أركان الديمقراطية، ان صراعاتنا هي بين النقيض ونقيضه ولذلك يتشبث كل فريق لا بمحاورة الآخر والبحث عن مواطن الالتقاء معه وانما بالعمل على استبعاده وربما القضاء عليه واستئصاله من الوجود أصلا وفي هذا قد يصبح المطلب الديمقراطي مجرد خطاب يوظف في صراع سياسي بعيد كل البعد عن مفهوم الديمقراطية الحقيقية.

ان حسم موضوع المرجعية في تصورنا يجب ان يكون لصالح التسليم بالمرجعية الإسلامية وهو أمر من شأنه ان يوفر إجماعا شعبيا وسياسيا واسعا يضفي على الحياة السياسية زخما كبيرا يمكن توظيفه في بناء الديمقراطية، وبمنطق ديمقراطي يتعامل مع الواقع كما هو ولا يتعسف عليه في تغييره لابد من الإقرار بان المرجعية الإسلامية هي المرجعية الوحيدة التي يمكن ان تحوز اليوم على أغلبية واسعة وبلا نظير وهو ما يقتضي التسليم بهذه المرجعية والعمل من داخلها والاختلاف على قاعدتها، وإذا ما علمنا ان الإسلام اقر التعدد واعتبره من غايات الخلق ((انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله اتقاكم)) وانه وضع مبادئ كبرى وترك تصريف شؤون الحياة التفصيلية إلى الناس باعتبارهم اعلم بشؤون دنياهم ((ان الله يأمركم ان تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل)) إذا علمنا ذلك لم نجد مدعاة حقيقية للانزعاج من التسليم بالمرجعية الإسلامية التي تمكننا الاستفادة من توظيف ما تحوزه من إجماع ينسج في بناء الديمقراطية شريطة ان يكون المرور للمرجعية الإسلامية مشروطا بالمشروعية الشعبية واختيار الناس وان لا تؤدي

الأمور إلى تنصيب دوله ثيوقراطية تصادر أفكار الناس وتنصب نفسها حكما فوق الجميع باسم الدين[١٥].

ان توسيع قاعدة أصحاب المصلحة في الديمقراطية يقتضي بالإضافة إلى نفي شبهة كون الديمقراطية عقيدة منافية أو منافسة للعقيدة الإسلامية يأتي من خلال التأكيد المستمر على ان الديمقراطية وعاء أو منهج سلمي لإدارة اوجه الاختلاف في الأراء وتعارض المصالح كما يتطلب أيضا شراء رضا أصحاب الامتيازات والمكانات التقليدية بثمن مؤقت ومقبول إنسانيا عن طريق إلغاء تلك الامتيازات الأمر الذي يوجد مخرجا سلميا لأصحاب تلك الامتيازات.مثل شيوخ العشائر والشخصيات العامة التي قد تغري الرغبة في استمرارها بعض الجماعات بمعاداة الديمقراطية والوقوف في وجه المطالبين بها، ان أوضاعنا الحالية تغرق في حالة من القطيعة المتسعة والانفصال المتزايد بين حركة الجماهير وحركة النخبة الأمر الذي حرم حركة الجماهير من خبرة النخب وتخصصات واتساع دوائر معارفها وحرم النخب من حركة الجماهير وتأييدها ودعمها ويمكن ملامسة هذا الأمر بشكل مباشر بمجرد تفحص الحياة السياسية التي تنقسم بين تيارات جماهيرية كبيرة تقودها كفاءات متواضعة في مقابل كفاءات كبيرة بل قواعد وبلا جماهير وهو ما يمكن التمثيل عليه بالقول ان أحزابنا السياسية اما أحزاب جنرالات بدون عسكر أو أحزاب عسكر بدون جنرالات وفي ظل هذا الوضع يعجز المطلب الديمقراطي عن العثور على قاعدة عريضة أو رابطة يمكن ان تترجمه إلى حقيقة ملموسة وبحسم موضوع المرجعية وبالتدرجية يمكن ان نجد علاجا لهذا الانفصال المرضي بين النخب والجماهير أو بين العقل والوجدان بحيث يصبح المطلب الديمقراطي قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي تقاس عليه وبه درجة المواطنة.

---

(١٥) للمزيد من التفصيلات بصدد الموضوع انظر الشيخ راشد الغنوشي – مبادئ الحكم والسلطة في الإسلام ملف على موقع الجزيرة على الانترنيت ٢٠٠١/٨/١٩ www.aljazeera.net .

الفصل الثاني
معوقات قيام الديمقراطية في العراق

تقف مجموعة عوامل خارجية وداخلية لتشكل عائقا أمام قيام ديمقراطية وربما يشترك العراق مع غيره من بلدان المنطقة والتي تعاني بدرجات متفاوتة من أنظمة حكم استبدادية وشمولية لا تؤمن بالديمقراطية كأسلوب للحكم من بعيد أو قريب وان ادعت بعضها غير ذلك وامتلكت بعض المؤسسات المشوهة لتؤكد انها أنظمة ديمقراطية وفيما يلي توضيحا للعوامل المعيقة لقيام الديمقراطية:

١- العوامل الخارجية: ان الدور الخارجي هو دور متعاظم الأهمية ومن الخطأ التقليل من شأنه إذ تلعب العوامل الخارجية دورا حاسما أحيانا في ظل اختلال موازين القوى بينها وبين الدول التي لها مصالح كبرى واستراتيجية في أرضنا وإذا ما أدركنا ان الديمقراطية تجلب بين ثناياها قرارا مستقلا لابد ان تكون له تأثيرات وتداعيات على الأوضاع القائمة وعلى المعادلات الدولية المحروسة بمنطق القوة قبل أي شيء آخر، كما ان قيام نظام ديمقراطي ربما يؤدي إلى معارضة الجيران الاقربين وخاصة إذا ما أدركوا انهم سيتضررون من ذلك التوجه.

ان ضغط الجوار العربي والإقليمي والمحيط الدولي يجد صداه في التأثير الذي يمارسه على الثقافة التي لابد من ان تواكب التغيير المنشود في الحياة السياسية والفكرية الحرة الأمر الذي قد يقود إلى تبرير استخدام القوة في سبيل تغيير الثقافة الدينية والاجتماعية ونشر ما يسمى بالعلمانية

وبث روح العقلانية والعلمية في المجتمع، يضاف إلى ذلك الرؤية الخاطئة لدى البعض من ان تقود الأوضاع الحالية (وهي أوضاع شاذة) النخب إلى نخب تابعة لا عقل لها ولا إرادة خاصة ولا تقوم إلا بالتنفيذ الآلي والمباشر للأوامر التي تعطى لها وتطلب منها[١٦]، وهنا ينبغي الإشارة إلى ان موضوع التبعية يفترض حسابات أدق للمصالح تعرض بين حاجات العلاقة مع الدول الكبرى وحاجات الحفاظ على المحلية للنخبة الحاكمة من جهة ثانية بما في ذلك الحد الأدنى من الصدق والشفافية أمام الرأي العام المحلي، ولذلك فليس هناك تبعية تلغي وجود النخبة المحلية الحاكمة ومصالحها، ولكن التبعية تفترض علاقة معقدة ومرنة لتقاسم المصالح حسب ميزان القوى القائم بين النخبتين المحلية والعالمية فقد ترفض النخب التابعة القواعد العسكرية غدا وتقبل بها اليوم أو بالعكس أو قد تطالب بنظام عالمي اقتصادي جديد وتوقع بعد سنوات اتفاقات الشراكة المتوسطية أو الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة أو الدول الأوربية أو

---

(١٦) تردد هذا الموضوع كثيرا في المناقشات التي اجرتها وسائل الإعلام مع مجلس الحكم أو الأطراف المعارضة وللحقيقة نقول ان هؤلاء وبسبب ضعف الخبرة وقعوا أحيانا في الفخ من خلال التوجس من عرض آراء تطمئن العراقي إلى مستقبله مثل موضوع الاحتلال والرابطة القومية العربية وغيرها.

توقع اتفاق السوق الشرق أوسطية أو غيرها[١٧]، كما ان موضوع الصراع العربي – الصهيوني يجد تأثيره كعامل خارجي في قيام الديمقراطية باتجاهين فهو قد يعرقله بحجة تأجيل البحث في مسألة السلطة ونمط ممارستها وكان النظام السابق يعول على هذه المسألة كثيرا، ولكن يبدو لنا ومن خلال توجهات النخب المرشحة لاستلام السلطة ان موضوع الصراع العربي – الصهيوني لم يعد يشغل أولوية قصوى في جدول اعمالهم وبرامجهم من ناحية حتمية الصراع والإعداد العسكري للمواجهة، وبدلا من ذلك فأنهم يدرجون الديمقراطية كعنصر أساسي في استراتيجية المواجهة باعتبار ان ما تقدمه الديمقراطية من إطار لحل النزاعات الداخلية وتهيئ صناع القرار والشعب للدخول في حل الصراعات الإقليمية والدولية بالطرق السلمية والقبول بالنتائج[١٨].

لقد أظهرت التجربة السابقة ان تأجيل الاستحقاقات السياسية بحجة تأمين شروط مواجهة العدوان لم تساعد على حل القضية الفلسطينية وانما زادت من تعقيداتها، والواقع ان تحقيق التحولات الديمقراطية السياسية أي تغيير نظام ممارسة السلطة من حيث الغايات والمبادئ والقواعد يشكل دعما للقضية الفلسطينية مما يضفيه من شفافية في العلاقة مع القيادة والشعب الفلسطيني. وتوضيحا لصدق الموقف والقرارات.

ان الأوضاع الحالية التي يمر بها العراق وضخامة المصالح الأجنبية التي افرزها واقع الاحتلال وما سينتج عنه من علاقات اقتصادية تتمثل بمصالح نفطية وتجارية ومالية كبيرة تستند إلى وجود عسكري ودور أمني ونفوذ عوامل ضاغطة على عملية اتخاذ القرارات الأمر الذي قد يشكل عقبة أمام انتقال حقيقي للديمقراطية إذ ستتدخل القوى الخارجية إذا ما تعارضت السلطة الحاكمة أو التي سيفرزها النظام الديمقراطي الجديد مع بعض المصالح غير المشروعة أو احتمال تعرض التوجهات الوطنية مع ستراتيجيات الهيمنة التي تفضل التعامل مع نظام حكم تابع بشكل كامل وبما يتيح لتلك الستراتيجيات السيطرة على الموارد الطبيعية والتجارية ومتطلبات إعادة الأعمار وبناء جيش جديد وتسليحه من مصادر تابعة، ولهذا ربما لن تكون إدارة الاحتلال متحمسة بشكل عام للديمقراطية إذا لم تكن ضدها إذا تعذر إفراغ الديمقراطية من توجهاتها الوطنية وحيث لا يوجد طلب شعبي فعال على الديمقراطية أو حركة وطنية ديمقراطية يحتمل ان توازن ضغط المصالح الأجنبية أو يحتمل ان تصل إلى الرأي العام الخارجي

---

(١٧) قارن مع د.برهان الدين غليون – المصدر السابق ص٥-٦.

(١٨) تؤكد دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة ان النظام السياسي الجديد في العراق سيعترف باسرائيل وقد تحدث بعض أعضاء مجلس الحكم على العكس من ذلك في حين صمت آخرون ولم يصدر تأييد أو نفي رسمي باسم مجلس الحكم.

وتكسبه ضد تصرفات حكومته في المستقبل، فان النفوذ الأجنبي صاحب المصلحة المحلية سوف يظل عامل إعاقة للديمقراطية[١٩].

١- العوامل الداخلية: ان الدولة العراقية الحديثة جاءت بعد هيمنة أجنبية عثمانية ثم إنكليزية، وقد قامت هذه الدولة على قاعدة التبشير برسالة التقدم واللحاق بركب الحضارة وحقوق الإنسان والديمقراطية وهو ما جعل منها مشروعا لقيادة المجتمع من رأسه في اتجاه خلق البنى والمؤسسات الاجتماعية – السياسية مما أدى إلى مقاومة المجتمع للنخب الحاكمة وهو أمر طبيعي، وبدلا من الاستجابة إلى مطالب الرأي العام والسماح بنشوء مؤسسات اجتماعية تحول مشروع التحديث الذي كان بمثابة رسالة الدولة لمجرد وسيلة خادمة لاستقرارها وهيمنتها المطلقة وجزء من قاعدة مشروعيتها وكانت النتيجة ان قضية التحديث القسري على الآليات الدفاعية وأجهزة المناعة التي كان يتمتع بها المجتمع لصالح فراغ جعل المواطن فردا معزولا محروما من كل حماية في وجه القوة الوحيدة المنظمة الوحيدة وهي قوة الدولة واصبح المطلب الديمقراطي مقابل قوة الدولة ضعيفا لا يستند إلى قاعدة سياسية واجتماعية قوية وقادرة على حمايته وبهذا عجزت المؤسسات الحديثة من نقابات وهيئات وأحزاب عن ان تملأ الفراغ إذ ظل الانتماء إليها ضعيفا لا يكاد يؤثر في مجريات العلاقة بين المواطن والدولة.

ومن العوامل الداخلية المعيقة لقيام الديمقراطية ان أصحاب المصلحة من الأفراد والجماعات في الديمقراطية كثيرون ولكنهم غير متفقين على مضمون الديمقراطية ولا يمارس معظمهم الديمقراطية على ارض الواقع على أي مستوى من مستوياتها، فالديمقراطية ما زالت شعارا يفتقر إلى وجود مفهوم مشترك متفق عليه بين الداعين إلى الانتقال إليها، كما ان ممارستها في تنظيمات المجتمع المدني يشوبها الكثير من اوجه النقص وان هذه الحالة ستعرقل قيام تنظيمات المجتمع المدني ونموها. وبالإضافة إلى ذلك فان عدم وجود رؤية واضحة لموضوع تداول السلطة سلميا يعتبر من العوامل المعيقة لقيام الديمقراطية إذ لابد من اتفاق لدى الأغلبية على وجود آليات لانتقال المنصب السياسي من شخص لآخر سواء كان الأمر متعلقا بالنظام السياسي أو بمؤسسات المجتمع المدني وفي المقدمة منها الأحزاب والحركات والجمعيات إذ ان دراستنا وملاحظتنا لأغلب الحركات والأحزاب أشرت ان أية حالة تغيير أو اقتراب حدوث تغيير سرعان ما يواجه بالانشقاقات وتكتلات بعيدة كل البعد أحيانا عن الناحية الموضوعية، وفي ظل الأوضاع الحالية في العراق فان هذا الأمر سيشكل خطرا كبيرا على قيام الديمقراطية ويرى البعض ان مثل هذه الرؤية لا تقتصر على العراق وانما هي ظاهرة عربية – إسلامية إذ ليس من الغريب القول بأن تأريخ المنطقة

---

(١٩) للمزيد من التفصيلات انظر علي خليفة الكواري – نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المسار الديمقراطية في اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

العربية/الإسلامية لم يكن متناغما مع الانتقال السلمي للسلطة، فقد عرفت المنطقة العربية الإسلامية منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم خلفاء وسلاطين وأمراء لم يعرفوا معنى انتقال السلطة الذي تحول من شورى إلى تعيين إلى وراثة إلى الاحتكام إلى السيف، ولما انتهت الحرب العالمية الأولى فلم يتحقق التداول السلمي للسلطة لأسباب عديدة كان من أهمها ان الانتخابات الحرة والنزيهة أتت عادة بأغلبية من حزب أو أحزاب تدعو للاستقلال فتدخلت قوة الاحتلال إلى تزييف إرادة الناخبين أو تعطيل الحياة الديمقراطية وجاءت الانقلابات العسكرية لتفتح صفحة جديدة ربما أسوأ من سابقتها في موضوع التداول السلمي للسلطة[٢٠] وكانت حصة العراق من هذه الصفحة كبيرة وخطيرة اختتمت بخمسة وثلاثين عاما ابتدأت منذ العام ١٩٦٨ من الاضطهاد وتكميم الأفواه وخنق المعارضين والتصفيات التي اتخذت في الأعوام من ١٩٧٩ – ٢٠٠٣ طابعا عشوائيا لم يستثن أحدا حيث انتشرت المقابر الجماعية وازدحمت الزنزانات بالمعتقلين وضاقت السجون على كثرتها بشاغليها الأمر الذي جعل النظام يشرع في العام ٢٠٠١ بإجراء حملة بناء لتوسيع سجن أبو غريب الرهيب ناهيك عن اعتقال ومطاردة عوائل المعارضين حتى وان كانوا من القياديين في الحزب أو مؤسسات الدولة إذ كانوا يوضعون تحت المراقبة الشاملة في العمل والمسكن ويمنعون من تولي أية مناصب حساسة في الدولة واستدعائهم للتحقيق معهم بشكل دوري لا لذنب اقترفوه سوى ان لهم أبناء أو اخوة معتقلين أو معدومين إذ تكفي أحيانا تهمة تافهة لإعدام أي إنسان لا بل ان بعض التهم لا تحتاج إلى شهود مثل التهجم على رأس النظام أو انتقاد تصرفاته أو سلوكية أحد أبنائه.

لقد ولدت سنوات القهر والحرمان التي امتدت لأربعة عقود تقريبا إلى ظهور حالة في المجتمع العراقي جعلت من الفرد ميالا لأحد أمرين، اما لا مبالاة مطلقة بما يجري، أو اعتماد حوار العنف فالذين تعرضوا لقسوة وبطش النظام السابق نرى قسما كبيرا منهم يتبرم من أية مناقشة لا تلائم أفكاره ومعتقداته وينطلق من مسلمات يعتقد انها صحيحة لا بل اكثر من ذلك يطالب البعض بإجراء تصفيات للمواطنين الذين عملوا مع النظام السابق وقد بدأت تطبيقات هذا الأمر في حرمان شريحة كبيرة من المجتمع من مصادر رزقهم لا بسبب ما اقترفوه من جرائم بحق الشعب والوطن وانما بسبب جهودهم في هذا المرفق أو ذاك أو في هذه المؤسسة أو تلك في حين لا يختلف الجميع على حقيقة ساطعة وهي ان قسما كبيرا من هؤلاء الناس هم مواطنون صالحون لم يكونوا راضين عن سلوكية النظام ولكن لم تتح لهم الفرصة لمغادرة الوطن لأسباب تتعلق بشدة المراقبة عليهم أو لمسؤوليتهم عن عوائل ذويهم من المعدومين أو المعتقلين

(٢٠) للمزيد من التفصيلات بصدد الموضوع انظر د.صفي الدين خربوش تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات – بحث منشور في الانترنيت بتاريخ ٢٠٠١/٩/٥ .

ناهيك عن ان هؤلاء يمارسون المعارضة من داخل النظام ويسقطون هيبته ويثقفون الناس لمعارضة النظام وعدم ممارسة ما يريده من تفرقة بين مختلف الطوائف والمذاهب والأعراق.

ان هذه الحالة من العلاقات الاجتماعية والتأثيرات السلوكية ربما تمثل عائقا جديا أمام قيام ديمقراطية حقيقية تقوم على أساس المصلحة وطي صفحة الماضي من خلال الاحتكام إلى القضاء العادل والنزيه عبر محاكمات علنية تتبع فيها إجراءات وأصول المحاكم العادلة بعيدا عن روح الثار والانتقام غير المشروعين... وكما أشرنا سابقا فان مجتمعنا تنقصه الخبرة وقليل التجربة بالممارسة السياسية المعاصرة إذ لا يزال قسم كبير من مؤسساتنا المدنية (أحزاب، حركات، نقابات جمعيات...الخ) يعتمد في تركيبته على مؤسسات وقيم قديمة ترجع إلى ما قبل السياسة الحديثة من أسرة وعائلة وعشيرة وطائفة ... الخ اما الخبرة السياسية الحديثة أي العمل في إطار تضامن وطني يجمع الأفراد من وراء انتماءاتهم وارتباطاتهم الأهلية الخاصة فلا تزال ضعيفة كما وان الخبرة التي تراكمت في الحقبة التي سبقت انقلاب ١٩٦٨ لم تنتقل بسهولة وأحيانا لم تنتقل بتاتا إلى الأجيال الجديدة وتعرضت إلى انقطاع كبير لعدم الاستقرار السياسي وغياب التفاعل بين النخب السياسية وتصفية بعضها لأرث البعض الآخر كل ذلك ساهم ولا يزال يساهم في هذا الانقطاع في انتقال الخبرة وبالتالي في تراكم تجربة سياسية بما تشتمل عليه من ممارسات نموذجية وتقاليد وتقنيات وقيادات وأصول معروفة ومتبعة، كما ان الانفجار السكاني الذي شهده العراق في السنوات الأخيرة أدى إلى وجود أكثرية شابة تمثل أغلبية اجتماعية من الشباب الذين يفتقرون إلى أي شكل من أشكال التأطير الاجتماعي والتربية المدنية بل والاندماج المجتمعي ولا يحظون بأي رأسمال رمزي وثقافي ذي قيمة وهم بعيدون عن الحماس للقيم والمفاهيم والمبادئ والمعايير التي لا يزال يتمسك بها جيل الآباء وربما لا نخطئ إذا ما قلنا الأجداد لان الآباء يعانون من المشكلة ذاتها فلقد عمل النظام السابق على ابعاد الفرد عن التفكير بأكثر من ذاته فهو مطارد للخدمة العسكرية أو محروم من القبول في كلية لم يتمكن من الحصول على مقعد فيها بسبب القوانين الاستثنائية والإضافات في المعدلات والدرجات التي لا علاقة للطالب بها أو ملاحق للجيش الشعبي أو النخوة أو جيش القدس أو الخروج لمسيرة أو التواجد في احتفال أو راكضا وراء لقمة عيش أو معقد نفسيا بسبب اضطراره للتملق لهذا الشخص أو ذاك أو يعاني من فقدان والده أو أحد إخوانه في حرب مجنونة أو في أحد معتقلات النظام أو اختفاء أحد ذويه، ان هذا الكم الهائل من الجمهور المفتقر للتأهيل الاجتماعي والتكوين السياسي والمدني أي الوطني ربما سيؤدي إلى تحويل هؤلاء الشباب إلى خزان واسع وهائل للحركات التي ترد على مطالب فورية أو غريزية عند الشباب سواء كانت ذات طبيعة مادية أو معنوية وذلك

لضعف التفكير العام المؤدي إلى إنضاج قرارات وتفكير على المدى البعيد ومن هنا ربما يصبحون ضحايا سهلة للمجتمع الاستهلاكي الذي تغذيه الثقافات الوافدة وكذلك يصبحون ضحايا سهلة للنخب الحاكمة التي تستغل عطشهم ورغبتهم لتحقيق الذات من اجل تجنيدهم لقاء بعض المزايا أو تحقيق بعض الرغبات في الأجهزة والمؤسسات القمعية وتحويلهم إلى قاعدة يسهل التلاعب بها واستخدامها أداة للحكم والسيطرة وسيصبحون أيضا ضحايا سهلة لحركات التمرد التي تعدهم بخلاص قريب من آفة الشعور بالفراغ المادي والروحي بل بانعدام الوجود والحق في حياة فردية واجتماعية طبيعية.

وكما أوضحنا فيما سبق فان نظام الحكم الصدامي قد استغل هذه المسالة ابشع استغلال بحيث تكونت اليوم كتل كثيفة من الشباب المفرغين من أي قضية والمدفوعين نحو صراع مرير من اجل البقاء من دون أية رعاية فعلية أو شبكات امان لا يمكن ان تشغلهم أية قضية عامة، فهم مدفوعين للبحث عن إشباع حاجاتهم المباشرة والفطرية بالغريزة وحدها، وبعيدا عن أي معايير اجتماعية أو سياسية أو أخلاقية ولم تنفع الهياكل والبنى التقليدية والأسرية والطائفية والعشائرية الموروثة من إملاء هذا الفراغ بحيث لم تنفع جميع النداءات التي صدرت من تلك الهياكل مثلا في الكف عن تخريب المنشآت العامة ودوائر الدولة، وربما سيكون الحال ذاته عندما ينخرط هؤلاء الشباب في الأحزاب السياسية التي تبحث عن زيادة عددية لأغراض المنافسة دون ان تلتفت إلى النواحي الأساسية في بناء الإنسان العراقي الجديد المتحرر من عقد الخوف والانتهازية والتملق للسلطة والتي حاول النظام السابق تكريسها في مدركات الشباب من خلال خلع الأخلاقية المجتمعية والوطنية وإحلال التبعية والولاء والاستزلام لأشخاص لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة.

ومن المعوقات الأخرى للديمقراطية موضوع الاستئثار بالموارد العامة باعتباره حقا مكتسبا للحاكم الأمر الذي أدى إلى ظهور نوع من الشعور بان موارد الدولة ما هي إلا ميراث خاص للفئة الحاكمة انتقل إليها من الجيل الذي سبقها، ولقد عمل النظام السابق على تكريس هذا الإدراك في أذهان الناس من خلال التصرف بالموارد على أساس ان ما يصرف لتسيير شؤون المجتمع ما هي إلا هبات ومكارم من الفئة الحاكمة، ان هذا الحال الذي استمر لفترة طويلة ترافق مع فساد إداري لم يشهد له تاريخ العراق مثيلا بحيث لا يمكن إنجاز أية معاملة بسيطة أو الحصول على خدمة عامة إلا لقاء رشوة بعضها غلف بحجة الحوافز أو الضرائب مما أدى إلى ان يتوهم السواد الأكبر من الشعب بان المنصب الإداري أو السياسي موضوع للاحتكار والاستئثار، وربما يكون هذا الإدراك قد عشعش في أذهان قسم من الناس بحيث يوهمهم باتخاذ سلوكيات تتنافى والمنهج الديمقراطي القائم على مبدأ السيادة الشعبية

والذي نلاحظ اليوم إهماله من خلال الاعتماد على مبدأ الأمر الواقع كقاعدة للعمل السياسي في تسهيل ما يسمى بالسلطة الاستيلائية إذا جاز لنا التعبير ((والتي تتحقق بسبب الشوكة والقوة المادية والعسكرية المحصنة ومن دون السؤال أي سؤال عن رأي الأغلبية الاجتماعية أو الانشغال بقبولها أو رفضها، فهي سلطة الأمر الواقع ومن الصعب على سلطة الأمر الواقع ان تطور أي تفكير بالتعددية وان تفهم مضمون ومعنى التحولات الديمقراطية باعتبارها تجسيدا لإرادة الجميع))[٢١]. ان الوقوع في هذا الخطأ ربما سيعود إلى إعادة إنتاج النظام التسلطي.

الاستنتاجات والمقترحات

من خلال سير البحث يمكن استنتاج ما يأتي:

١- ان بناء الدولة الديمقراطية الحديثة يتطلب التمسك بالشرعية التي تعني خضوع كل تصرفات الدولة لقواعد قانونية يستطيع المواطنون المطالبة باحترامها أمام قضاء مستقل وان يكون صدور ذلك القانون وفق إجراءات متبعة وان تمتنع الدولة عن إتيان أي فعل لا ينسجم مع نظامها القانوني السائد وان تلتزم باحترام القيم الأساسية والأهداف العليا للمجتمع بما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانينها وسياستها وبعدالتها وملاءمة مؤسساتها لحاجيات المجتمع وقيمه.

٢- ان هذه العملية كما لاحظنا من خلال البحث تتطلب التركيز على التمسك بالديمقراطية كوعاء أو أداة وان تكون مرجعيتنا إسلامية لنضمن رضا أوسع قطاعات المجتمع وتقوم الديمقراطية على خمسة أركان أساسية هي:

أ. ممارسة السلطة العامة من قبل ممثلين في انتخابات حرة وعامة.
ب. تكريس دولة القانون التي تضمن احترام القانون وتطبيقه بالتساوي على جميع أفراد المجتمع.
ج. تامين العدالة الاجتماعية.
د. ضمان الحريات الفكرية والسياسية والتنظيمية.
ه. إدارة مسؤولة وذات كفاءة.

٣- وتستند الديمقراطية على المرتكزات الآتية:

أ. اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات.
ب. الإقرار بان الشعب مصدر السلطات.
ج. الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي.
د. قيام مجتمع مدني ونمو رأي عام مستنير.

---

(٢١) د.برهان الدين غليون – المصدر السابق ص١٠ .

هـ. تحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي.

٤- ان قيام حكم ديمقراطي تعترضه العديد من المعوقات أهمها:

أ. المعوقات الخارجية والمتمثلة بالتأثيرات الإقليمية والدولية واحتمالات تعرض قيام حكم ديمقراطي إلى عرقلة بسبب تعارض هذا الحكم مع توجهات دول الجوار أو التعارض مع استراتيجيات الدول الكبرى وفي مقدمتها الدول المحتلة ناهيك عن تأثير عامل الصراع العربي الصهيوني والذي قد يؤدي إلى تشويه التجربة الديمقراطية.

ب. العوامل الداخلية حيث لاحظنا ما يأتي:

أولا- التجربة العراقية الوليدة لا تمتلك تجربة أو خبرة واسعة في الممارسة الديمقراطية.

ثانيا- الإرث الحضاري المتسم بعدم وجود تجربة ديمقراطية يمكن ان تسعف العراقيين في بناء تجربتهم الديمقراطية.

ثالثا- تأثيرات سنوات القهر والحرمان في إحلال قيم معرقلة للديمقراطية منها سيادة منطق العنف بدلا من الحوار واحتمال انتقال عدوى ممارسات النظام السابق في إعادة إنتاج سلطة الاستبداد.

رابعا- وضع الشباب وإهمال معالجة أوضاعهم وعدم وجود قيم وطنية صحيحة وعدم قدرة الولاءات التقليدية على كبح جماح الغرائز غير المشروعة والممارسات الخاطئة.

خامسا- احتمال اعتماد الأحزاب السياسية في تنافسها على الأسلوب الكمي في كسب الأنصار مما يؤدي إلى اعتماد صيغ النظام السابق ويشل الديمقراطية.

ولغرض قيام نظام ديمقراطي حقيقي نقترح ما يأتي:

أ. العمل على ان يكون إصدار الدستور من خلال جمعية تأسيسية.

ب. اعتماد مبدأ الشفافية عند إجازة الأحزاب السياسية حيث تعرض برامجها وأنظمتها الداخلية للجماهير من خلال نشرها في صحافتها أو في صحف أخرى.

ج. تشكيل لجنة وطنية لأعداد برنامج موسع لتأهيل الشباب وإعادة تثقيفهم بالمبادئ الوطنية العليا.

د. العمل على إصدار لائحة عراقية لحقوق الإنسان.

ه. العمل على قيام مصالحة وطنية وإعادة صرف مستحقات الذين لم تثبت إدانتهم في ممارسة جرائم ضد الشعب والوطن.

و. توضيح المعاني الحقيقية للديمقراطية من خلال وسائل الإعلام المختلفة وان يجري التركيز على كون الديمقراطية وعاء ذا مرجعية إسلامية.

ز. اعتماد الشفافية في المواقف السياسية لمن يتولى الحكم من القضايا التي تهم المواطن سواء في أبعادها الداخلية أو الخارجية.

ح. نبذ منطق الاستعلاء عند التحدث في وسائل الإعلام وتقبل الرأي الآخر مهما كان مخالفا إذ ان قادة الرأي العام يؤثرون في آراء الناس بشكل أو بآخر وترك مقولة ((نحن اعرف من غيرنا بالعراق)) جانبا لان هذا الأمر سيجعل الناس يتمسكون بآراء ومسلمات لا يقبلون بمناقشتها.

ط. الاعتماد على المتخصصين في العلوم السياسية والاجتماعية والنفسية في وسائل الإعلام وتكليفهم بإعداد لقاءات وبرامج توعية لخلق رأي عام مستنير وعلى الأخص من الأساتذة الذين عانوا من بطش وتعسف النظام في الداخل أولا واستضافة القادمين من الخارج كأسبقية لاحقة.

ي. التركيز على ان الديمقراطية التي تهدف الى بناء مجتمع عراقي متماسك لايمكن ان تغفل البرامج الرامية الى تطبيقها كون العراق جزء من محيط اقليمي متداخل المصالح والعلاقات ومرت بفترات عداء لاذنب للشعب فيها لذا ينبغي ان يرتبط اصلاح الداخل باصلاح العلاقات وطي الماضي بكل مرارته.